○ الشيخ خالد بن خليفة

○ خليل الذوادي

○ خالد المالود

○ سوسن تقوى

في ذكرى إنشاء مجلس التعاون.. نواب وشوريون

شعوب المجلس تطالب بالإسراع في الاتحاد الخليجي

دعا نواب وشوريون إلى الإسراع في انجاز الاتحاد الخليجي الكامل ردا على التهديدات المتزايدة التي تواجه دول الخليج العربية وأجواء عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة العربية في ظل عالم تسوده التكتلات الاقليمية والدولية ولا مكان فيه الا للاقوياء. وأكدوا في تصريحات لوكالة انباء البحرين «بنا» بمناسبة حلول الذكرى الثانية والثلاثين لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية انه رغم مسيرة مجلس التعاون الزاخرة بالإنجازات على مدى سنواته الفائتة إلا أن ما يطلبه المواطن الخليجي الآن أكبر على صعيد بناء القوة الاقتصادية والعسكرية والأمنية الواحدة، لافتين إلى أن تطلعات الشعوب وآمالها مهما كانت عظيمة لن تجد لها مكاناً في صفحات التاريخ، ما لم تترجم على أرض الواقع في صورة أعمال وخطوات عظيمة تتذكرها الأجيال.

واكد الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعطى لمواطني دول الخليج الكثير على صعيد الأمن والسياسة والاقتصاد، مشيدا بـ «هذا الكيان الجامع المستمر بزخم متعاظم منذ أكثر من ثلاثة عقود فيما فشلت جميع محاولات التقارب أو الوحدة العربية التي شهدها التاريخ الحديث».

ولفت الشيخ خالد إلى أن ما يبرز أهمية مجلس التعاون في السنوات الأخيرة هو انجازاته على المستوى العسكري والأمني وتعزيز التعاون في هذه المجالات بين دول الخليج عبر اتفاقيات مشتركة، وتتويج هذا التعاون العميق بإنشاء درع الجزيرة لردع الأطماع الخارجية.

واشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى إلى أن إيران عبرت أكثر من مرة عن قلقها إزاء التعاون الأمني والعسكري الخليجي الذي يجعل دول الخليج كتلة عسكرية لا يمكن تجاوزها، وخاصة أن هذه الكتلة لها اتفاقيات أمنية وعسكرية مع الكثير الدول العربية الشقيقة وبعض الدول الصديقة. وأكد أن «التدخلات الإيرانية في الشأن الخليجي لا يمكن ايقافها إلا بمزيد من التعاون العسكري والأمني بين دول الخليج العربي».

من جانبه قال عضو مجلس الشورى خليل ابراهيم الذوادي إن الاتحاد الخليجي أصبح ضرورة ملحة في ظل ليس التحديات وإنما التهديدات التي تواجه دول الخليج قاطبة، والتي تدرك أن ضرب أمن أي منها يمس باقي الدول.

وأضاف «نعيش في عالم لا مكان فيه إلا للكبار، ونحن نرى أقواما ودولا اندمجت وانصهرت فيما من باب أولى أن نتحد نحن الذين يجمعنا دين ولغة وثقافة واحدة ولدينا مصالح مشتركة ويتهددنا خطر واحد».

وأكد الذوادي أن مجلس التعاون الخليجي حقق إنجازات كثيرة على كل صعيد، وكان خيرا لكل دول الخليج العربي وسدا منيعا في وجه الأطماع التي تتربص بنا»، وأضاف «من هنا جاءت الدعوة الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للانتقال للاتحاد، وقد لاقت هذه الدعوة صدى طيبا في البحرين ملكا وحكومة وشعبا».

وشدد الذوادي على أن قيام الاتحاد الخليجي المرتقب من شأنه حفظ الأمن وضمان الاستقرار وقلب موازين القوى وأكد أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي نحتفل هذه الأيام بالذكرى الثانية والثلاثين لتأسيسه، هو قوة سياسية وأمنية فاعلة، تستطيع أن تفرض الآن وبعد ثلاثة عقود، ما كانت دول المنطقة تصبو إليه في فترة ما بعد الاستقلال، وخاصة فيما يتعلق بمبادئ التكامل، وتحقيق المواطنة الخليجية، وواقعية نظرية الأمن الخليجي المشترك.

من جانبه أكد النائب خالد المالود في الذكرى الثانية والثلاثين لقيام مجلس التعاون ولاء شعوب الخليج لقياداتها وقال «نؤكد أن الشعوب تطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بالوحدة الخليجية الكاملة اقتصاديا وأمنيا وغير ذلك من أشكال الاندماج، وبما يتيح للمواطن الخليجي التجول في دول الخليج العربي كمواطن خليجي وليس كمواطن إحدى دول مجلس التعاون».

وأضاف النائب المالود «ما أنعم الله تعالى على دول الخليج العربية يجعلها محطا لأطماع الطامعين وتربص المتربصين، ونحن كشعوب نؤكد على ضرورة وجود ترسانة عسكرية خليجية موحدة لصد أي محاولات اعتداء بدأت تظهر إرهاصاتها للعيان».

بدوره أعرب النائب عدنان المالكي عن فخره كمواطن خليجي بما حققه مجلس التعاون خلال مسيرته الظافرة من ناحية التعاون الاقتصادي والتنقل وغيرها، لافتا إلى تطلع الشعب البحريني وسائر شعوب دول المجلس إلى تتويج مسيرة هذا المجلس بتحقيق الاتحاد الخليجي.

وذكر النائب المالكي أن دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين أعطى صورة واضحة للعالم أن الخليج واحد عسكريا، لافتا إلى أن دخول تلك القوات جاء تطبيقاً عملياً لمعاهدة الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي والتي تم توقيعها في ديسمبر من العام ٢٠٠٠ بالمنامة، وتفعيلاً لدور المجلس الأعلى للدفاع الذي وضع معاهدة الدفاع المشترك في ديسمبر ٢٠٠١ موضع التنفيذ.

وأكد أن دول المجلس قادرة على تحقيق أمنها على أرض الواقع من خلال العمل الموحد، والذي يتجاوز حدود دولة بعينها ليشمل دول مجلس التعاون جميعاً.

كما أكد النائب المالكي أن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون ينظرون إلى دول المجلس كدولة واحدة، لافتا في هذه الصدد إلى تشديد خادم الحرمين الشريفين على أن أمن البحرين من أمن السعودية.

كذلك أعربت عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي عن تطلعها الى أن تقر قمة الرياض التشاورية ولادة الاتحاد الخليجي، وقالت «هذه الذكرى تحل ودول الخليج العربي تتطلع لتسريع وتيرة الإنجاز في سبيل تحقيق رؤية قادة وشعوب دول الخليج بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد الخليجي الذي طال انتظاره». وأكدت تقوي أن دول مجلس التعاون نجحت في تحقيق انجازات كبرى للمواطن الخليجي وما زال الكثير بانتظار التحقيق أو في طريقه إلى ذلك مما يتطلب تسريع الخطى لتلبية طموحات شعوب دول الخليج في ان يتواصل العمل الجاد المستمر لتحقيق مزيد من الرخاء والتقدم لدول الخليج العربي.

وذكرت تقوي أنه وعلى الرغم مما حققه مجلس التعاون من انجازات طوال مسيرته إلا أن نجاحه الأكبر يكمن في قوة وتماسك هذه المنظومة الخليجية التي تشكلت في مايو ١٩٨١ وما زالت متوهجة في العطاء والإنجاز وهو سر بقاء هذه المنظومة ناجحة في مسيرة عملها الطويلة.

واعربت تقوي عن تطلعها الى أن تبحث قمة الرياض التشاورية مشروع خادم الحرمين الشريفين بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد الخليجي، مؤكدة أنه يتعين الوقوف على مستوى التنفيذ في مقررات القمم الخليجية السابقة، وبخاصة فيما يتعلق ببلورة مشاريع اقتصادية وحدوية وذلك لمواجهة تحديات اقليمية وخارجية تتطلب مزيدا من التكاتف والتنسيق والتعاون الخليجي المشترك.

ولفتت تقوي الى أن دول مجلس التعاون نجحت في تعزيز علاقات التعاون والتنسيق في المجال الأمني والعسكري وذلك باعتبار ذلك أحد أولويات قيام المجلس وأن تحقيق التكامل العسكري بتشكيل جيش خليجي يمثل الانتقال الاستراتيجي لقوات درع الجزيرة، وبحيث يكون ذلك تتويجا لهذه الجهود الخليجية في سبيل الاستعداد للانتقال لمرحلة الاتحاد الخليجي وما يتطلبه ذلك من بناء المؤسسات الخليجية.

في ذكرى تأسيس مجلس التعاون

بقلم:
السفير محمد بن حمد

تحتفل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالذكرى الثانية والثلاثين لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨١م. وتأتي هذه الذكرى السعيدة على قلوب قادة وشعوب دول مجلس التعاون بعد تحقيق العديد من الانجازات المهمة في مجالات كثيرة.

وعلى مدى ثلاثة عقود ونيف من العمل الخليجي المشترك، في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم تحقيق العديد من الانجازات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية والعسكرية والقانونية والتعليمية والاعلامية وغيرها من المجالات.

إن طموحات قادة وشعوب دول مجلس التعاون تتطلع دائما إلى المزيد من الانجازات ومواجهة كل المصاعب والعقبات التي تعترض سير مسيرة الخير والنماء والتقدم لمجلس التعاون. لقد اكتسبت دول المجلس خبرة واسعة وعميقة في التعامل مع المستجدات والاحداث الاقليمية والدولية والمحافظة على مسيرة العمل الخليجي المشترك.

ومن أبرز هذه الانجازات بين دول مجلس التعاون تحقيق الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣م، والسوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٨م. والأمل يحدو الجميع بتحقيق العملة الخليجية المشتركة في المستقبل القريب إن شاء الله، كما تم إنجاز الربط الكهربائي والمائي بين دول مجلس التعاون في مراحله المختلفة، كما سيتم تسيير القطار الخليجي بين دول المجلس خلال الاعوام الخمسة القادمة كمشروع عملاق يمتد من دولة الكويت شمالا إلى سلطنة عمان جنوبا مرورا بكل دول المجلس.

كما يتطلع قادة وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل بين الدول الاعضاء والوصول إلى الوحدة الخليجية المنشودة كما نصت على ذلك الفقرة الاولى من المادة الرابعة من النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتأتي فكرة الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد الخليجي – التي تفضل بطرحها خادم الحرمين الشريفين في قمة الرياض في الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لقادة دول المجلس في ديسمبر ٢٠١١م، وذلك من اجل تطوير هذا التعاون والتنسيق الذي استمر ٣٢ عاما وتحويله إلى مرحلة متقدمة. وفي حال تحقيق هذه الوحدة الخليجية ستكون المكاسب من الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد عديدة، منها سياسة خارجية موحدة تكتسب احترام وتقدير من دول العالم وحضور خليجي مكثف اقليميا ودوليا وسياسة دفاعية مشتركة والمزيد من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وستصبح مساحة الاتحاد الخليجي نحو ٢,٨ مليون كم مربع وعدد سكانه حوالي ٤٥ مليون نسمة، وسيؤدى ذلك إلى توظيف الموارد البشرية الخليجية والتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة، كما سيصبح الناتج القومي الاجمالي الخليجي تريليون و٢٥٨ مليار دولار امريكي والمخزون النفطي الخليجي نحو ٤٦٨ مليار برميل.

وتجدر الاشارة هنا إلى ان اقرب الاتحادات لدول مجلس التعاون هو الاتحاد الاوروبي الذي تأسس في بداية الخمسينات من القرن الماضي والذي يعتبر نموذجا يحتذى به من قبل دول المجلس، كما ان اقرب نوع من الاتحادات لدول المجلس هو الاتحاد الكونفدرالي الذي يبقي على سيادة كل دولة ولا يغير من أنظمة الحكم المحلية داخليا، وإنما يتم التركيز على الشؤون الخارجية والدفاعية بالدرجة الاولي بالإضافة إلى المزيد من التكامل والتنسيق الاقتصادي نظرا لأن دول المجلس قطعت شوطا كبيرا في المجال الاقتصادي.

إن تحقيق الاتحاد الخليجي أصبح ضرورة وحاجة ماسة وخاصة في ظل التحديات والتهديدات الخطيرة ضد دول المجلس، والامل كبير في تحقيق هذا الامل والطموح المنشود لقادة وشعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المستشار السياسي للأمين العام للشئون السياسية بأمانة مجلس التعاون

○ جانب من الاحتفال.

○ أثناء توقيع العقود.

هيئة الكهرباء والماء توقع عقدين لتطوير شبكات نقل المياه

قام المهندس الشيخ نواف بن ابراهيم آل خليفة الرئيس التنفيذي لهيئة الكهرباء والماء صباح يوم الخميس الماضي بمقر الهيئة بتوقيع عقدين بقيمة إجمالية قدرها ١٥،٧٠٢،٤٨٧ دينارا بحرينيا مع شركتين لتزويد مواد لمشاريع تطوير شبكات نقل المياه حيث تم توقيع العقد الأول مع شركة إلكتروستيل كاستنغ إنديا (محمد فخرو وإخوانه) بقيمة إجمالية قدرها ٦،٧٤١،٢٧٩ ديناراً بحرينيا، يشمل تكليف الشركة بتصنيع وتزويد أنابيب من الحديد المرن بأقطار تتراوح من ٦٠٠ ملم إلى ١٠٠٠ ملم، إضافة إلى الصمامات والقطع الملحقة بها لأعمال المرحلة الثانية من مشروع تطوير شبكات نقل المياه للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٢.

فيما تم توقيع العقد الثاني مع شركة ساينت جوبين بام (سلمان للتجارة) بقيمة إجمالية قدرها ٨،٩٦١،٢٠٨ دنانير بحرينية، حيث تقوم الشركة بموجب هذا العقد بتصنيع وتزويد أنابيب من الحديد المرن بأقطار تتراوح من ٨٠٠ ملم إلى ١٢٠٠ ملم، إضافة إلى الصمامات والقطع الملحقة بها لأعمال المرحلة الثانية من مشروع تطوير شبكات نقل المياه للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٢.

وتندرج جميع هذه العقود ضمن أعمال المرحلة الثانية لمشروع تطوير شبكات نقل المياه للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٢م، حيث يعتبر هذا المشروع الأضخم على مستوى مشاريع نقل المياه في المملكة من حيث الحجم والامتداد الجغرافي والكلفة. ويشتمل المشروع على مد خطوط وبناء محطات جديدة لنقل المياه لتمكين الهيئة من نقل وتوزيع ٤٨ مليون غالون من المياه والتي سيتم إنتاجها في المرحلة الأولى للمحطة التي تبنيها وتشغلها شركة الدور للطاقة والماء، إذ يضم المشروع إنشاء ٩ محطات ضخ وتوزيع جديدة وتوسعة وإعادة تأهيل ١٢ محطة قائمة، إضافة إلى زيادة الطاقة التخزينية ما مقداره ٢١٥ مليون جالون، أي بزيادة ٧٠ في المائة وذلك بإنشاء خزانات أرضية وعلوية، ومد خطوط لنقل المياه بطول ١٢٥ كيلومتراً تمتد من محطة شركة الدور للطاقة والماء في المحافظة الجنوبية، وصولا إلى ضاحية السيف بمحافظة العاصمة والمدينة الشمالية في المحافظة الشمالية، مروراً بالمحافظة الوسطى بزيادة ٤٥ في المائة. كما يضم المشروع استكمال أعمال ما بعد مشروع الحد – المرحلة الثالثة، واستبدال بعض خطوط نقل المياه القديمة في محافظات المحرق والعاصمة والوسطى.

ويهدف المشروع إلى تحسين وضع الأمن المائي في المملكة، إضافة إلى توفير مرونة في التزويد، وذلك عن طريق ربط عدة محطات بأكثر من مصدر مائي من مصادر إنتاج الماء المتوافرة في المملكة، ما يضمن التوازن في الكميات الموزعة ونوعية وجودة تلك المياه.

ومن المؤمل الانتهاء من مشروع تطوير شبكات نقل المياه للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ كليا بنهاية العام ٢٠١٥، علماً أن الأولوية قد أعطيت للأعمال المتصلة بمحطة شركة الدور للطاقة والماء بحيث تستكمل في نهاية الإطار الزمني التعاقدي للمشروع.

وقد صرح الرئيس التنفيذي لهيئة الكهرباء والماء عقب توقيع العقود بأن هذا المشروع يأتي ضمن الخطة الرئيسية التي وضعتها الهيئة لتطوير وتوسعة شبكات نقل المياه في مملكتنا الحبيبة على ضوء توجيهات واهتمامات من القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وحكومته الرشيدة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وبدعم ومساندة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، لتوفير خدمتي الكهرباء والماء وتلبية الطلب المتنامي على استخدامهما لأغراض التنمية والتوسع العمراني والصناعي والتجاري ومن ثم توفير خدمة أفضل للمواطنين والمقيمين في المملكة والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية للمملكة.

حضر مراسيم توقيع الاتفاقية نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والمشاريع بهيئة الكهرباء والماء وعدد من كبار المسئولين بالهيئة وممثلين عن الشركات المذكورة أعلاه والشركة الاستشارية المشرفة على هذه المشاريع السادة/ موت ماكدونالد.

بلدية المنطقة الشمالية تدشن برنامج مدارس صديقة للبيئة

دشن مدير عام بلدية المنطقة الشمالية المهندس يوسف بن إبراهيم الغتم ونائب رئيس مجلس بلدي المنطقة الشمالية سيد أحمد العلوي بحضور محافظ الشمالية علي عبد الحسين العصفور وممثل عن وزارة التربية والتعليم برنامج مدارس صديقة للبيئة ECO Schools، وذلك انطلاقا من مدرسة كرانة الابتدائية للبنات.

وقال مدير عام بلدية المنطقة الشمالية يوسف بن إبراهيم الغتم أن تدشين هذا البرنامج يعد تدشينا لمرحلة جديدة من الشراكة التي رفعناها شعارا وهدفا لعملنا البلدي (ارتقاء بالوطن وللوطن)، نسعى من خلالها إلى تعزيز سلوكيات بيئية تسهم في تنمية وتطوير مجتمعنا، لنصل من خلال هذه السلوكيات الحضارية إلى مستوى الطموح».

وتابع «إن هذا البرنامج الذي نسعى لتطبيقه على المدارس المشاركة فيه بالمنطقة الشمالية يهدف إلى ترسيخ وتعزيز ثقافة وسلوكيات تكون صديقة للبيئة من خلال تلاميذ المدارس الذين هم مستقبل الأوطان كما نسعى لمشاركة المعلمين، وأولياء الأمور، وإدارة المدرسة من أجل الارتقاء بنظافة البحرين».

وأوضح «وضعنا أربعة محاور أساسية لتطبيق هذا البرنامج مع المدارس، وهي المحور الأول وهو النظافة العامة، وذلك من خلال التوجيه والتوعية للمدارس من أجل بيئة صحية ونظيفة، وتعريفهم بمؤشر النظافة حيث يوجد فريق من البلدية للقياس والتقويم، المحور الثاني، وهو محور فرز وإعادة تدوير النفايات وذلك من خلال اعادة تدوير النفايات عبر معالجة المواد المستخدمة (النفايات) إلى منتجات مفيدة للإنسان، فهذه العملية تساعد على الحد من استهلاك المواد الخام وخفض استهلاك الطاقة والحد من تلوث الماء والهواء وخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري».

وتابع «المحور الثالث فهو محور الاهتمام الزراعي حيث نسعى هنا إلى التركيز على الحديقة المدرسية من أجل خلق جيل يحب الزراعة وتعليم الطلبة كيفية رعاية الحدائق والمزروعات وتشجيعهم على انتاج الفواكه والخضروات وطرق الري الحديثة وأهمية الزراعة، وأنواع المزروعات، أما المحور الرابع فيركز على الاهتمام بالجانب الجمالي للمدرسة فالجانب الجمالي يعكس الوجه الحضاري للدول ورقيها.

وينمي الذوق العام ويساعد على التركيز والاريحية بالعمل.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس بلدي المنطقة الشمالية سيد أحمد العلوي على أن «المجلس البلدي يولي اهتمام كبير بتعزيز الثقافة البيئية انطلاق من مدارس المنطقة الشمالية التي تمتلك من الطاقات ما تؤهلها للنهوض باي مشروع بيئي توعوي».

وأضاف العلوي «مجلس بلدي المنطقة الشمالية يؤكد مبدأ الشراكة مع جميع مؤسسات المجتمع المدني واللجان الأهلية».

فيما قال عضو مجلس بلدي المنطقة الشمالية حسين الصغير «أن الدائرة الثانية في المنطقة الشمالية قامت بالعديد من الفعاليات البيئية، وبتدشين برنامج (مدارس صديقة للبيئة) نؤكد أهمية هذه البرامج في غرس الثقافة البيئية الصحيحة لطلبة المدارس».

من جهتها قالت مدير مدرسة كرانة الابتدائية للبنات نورة الدوسري «أن تدشين مشروع المدارس الصديقة للبيئة، يحمل بين طياته الكثير من الآمال الرائعة لهذا الوطن الغالي».

وقد قدم طالبات مدرس كرانة الابتدائية للبنات عرضا لمسرحية رائعة تحت عنوان (الإنسان والبيئية).